



كلمة السيد سمير ديلو، وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية،  
بمناسبة اعتماد تقرير تونس الثاني  
في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان  
(جنيف، 19 سبتمبر 2012)

السيدة رئيسة مجلس حقوق الإنسان،  
أصحاب السعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أعرب لكم عن سعادي بالتوجه إليكم مُجدِّداً من أعلى هذا المنبر لنواصل  
معا الحوار البناء والمُستفيض حول تقرير تونس الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري  
الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر لكم أصالة عن نفسي وباسم  
الحكومة التونسية عن بالغ الشكر والتقدير لما تلقاه بلادي اليوم من اهتمام متواصل من لدن  
المجلس المحترم الذي حرص منذ ثورة الحرية والكرامة في تونس على الإسهام بشكل فعّال في  
النهوض بحقوق الإنسان في شتى مجالاتها ودعم جهود تونس من أجل إنجاز المرحلة الانتقالية  
وعملية الانتقال الديمقراطي.

لقد تجلّى من خلال تقديم تقرير تونس الثاني أمام فريق العمل المعني بآلية الاستعراض  
الدوري الشامل تطابق وجهات النظر بين جميع الأطراف سواء كانت الدولة المعنية أو الدول  
الأعضاء أو المراقبين حول العديد من المسائل التي تهم السبل المثلّي لإرساء الحقوق وضمن  
احترامها على أرض الواقع على غرار منع كافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة وضمن حقوق  
المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخصوصية واحترام حرية التعبير والإبداع والعمل على  
تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أنه لاجل جليا مدى تفهم الدول المشاركة في هذا المجلس لخصوصية المرحلة التاريخية التي تعيشها بلادنا اليوم في سياق عملية الانتقال الديمقراطي المتواصلة وإرساء أسس الدولة العصرية القائمة على المؤسسات واحترام القانون وحقوق الانسان والانفتاح على القيم الكونية مع المحافظة على هويتها الوطنية وموروثها الحضاري الثري بقيم التسامح والاعتدال والمساواة بين الجميع.

### السيدة الرئيسة،

إن تونس اليوم لتعمل جاهدة من أجل انجاح الاستحقاقات الوطنية الهامة التي تنتظرها على غرار صياغة دستور جديد للبلاد من قبل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذين اختارهم الشعب بعد انتخابات حرة ونزيهة كرست إرادة التونسيين في اختيار ممثلين شرعيين يحملون هموم الشعب وتطلعاته ويعملون على تكريسها على أرض الواقع. كما تعمل الحكومة على الإعداد للمواعيد الانتخابية القادمة التي سيحدد طبيعتها النظام السياسي المنتظر إقراره من قبل نواب الشعب، هذا فضلا عما تواجهه الحكومة الشرعية الحالية من تحديات اقتصادية واجتماعية تتطلب حلولاً لمشاكل وتجاوزات تراكمت منذ عقود من الزمن مما زاد في تشعبها وتعقيدها.

وتحرص تونس على أن يكون التوافق شعار هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، يعمل المجلس الوطني التأسيسي على التشاور مع مكونات المجتمع المدني والهيئات النقابية والمنظمات المهنية والحقوقيين والأساتذة الجامعيين والكفاءات الوطنية والهيئات العمومية لرصد تصوراتها ومقترحاتها، كل في ميدان اختصاصه وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند صياغة الدستور وإعداد القوانين التي يُستوجب سنها خلال هذه الفترة.

وتجسيدا لهذا الهدف، تمّ الاتفاق صلب لجنة التوطئة والمبادئ الأساسية وتعديل الدستور على إبقاء الفصل الأول من دستور سنة 1959 الذي ينص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها والجمهورية نظامها". وهو ما يجسم التوافق الوطني للشعب التونسي الحريص على هويته وثوابته الوطنية.

## السيدة الرئيسة،

لقد تأكد الحرص على إيلاء الأولوية المطلقة للتوافق بين مكونات المجتمع التونسي من خلال القيام باستشارات وطنية واسعة وإنشاء لجان تُعنى بمواضيع على قدر كبير من الأهمية على غرار إعداد قانون للعدالة الانتقالية وإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. وقد كانت أغلبية أعضاء هذه اللجان من ممثلي المجتمع المدني على غرار اللجنة التي أعدت مشروع قانون إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب الذي أقره مجلس الوزراء وسيُعرض قريباً على نواب الشعب للمصادقة عليه.

وقد قامت الهيئة الفنية المشرفة على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية بإجراء استشارة وطنية شملت كافة الأطراف المعنية من ضحايا الاستبداد ومنظمات المجتمع المدني وأحزاب ومواطنين وذلك قصد التعرف على تصوراتهم وإنتظاراتهم من العدالة الانتقالية في تونس والتي ستأخذ بعين الاعتبار عند إعداد القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية.

وعلى صعيد آخر، تتواصل عمليات البحث والتدقيق على المستويين القضائي والإداري للكشف عن ملفات الفساد والذين تورطوا فيها وأُخْلوا بالمسؤوليات المنوطة بعهدتهم مُنتهكين بذلك حقوق الدولة والأفراد. بالإضافة إلى الكشف عن من تورطوا في عمليات تعذيب أو سوء معاملة أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وإن تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي ليستوجب منا المزيد من الجهد على المستوى الوطني على درب استكمال عملية الإصلاح المتعلقة خاصة بأجهزة القضاء والأمن والإدارة. وقد تمت مناقشة مقترح حول إحداث هيئة وقتية للإشراف على القضاء العدلي تجل محل المجلس الأعلى للقضاء تتلاءم مع المعايير الدولية وتقطع مع النقائص التي شابت القانون المنظم للمجلس الأعلى للقضاء سابقاً وتركيبته التي كانت لا تتوفر فيها الشروط الدنيا لاستقلالية السلطة القضائية.

كما يتم العمل حالياً على إيجاد السبل المثلى لإصلاح قطاع الإعلام الذي أصبح النهوض به من أهم وأوكد أولوياتنا في هذه المرحلة نظراً لارتباطه الوثيق بعملية الانتقال الديمقراطي واستحالة نجاح هذه العملية في ظل النقائص الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.

ولقد شرعت الحكومة في التشاور مع النقابات والهيئات المهنية في القطاع الإعلامي حول الوسائل الكفيلة بضمان إعلام حر ومستقل ونزيه وذلك من خلال تفعيل وتطوير الأحكام الواردة في المرسومين عدد 115 و116 المؤرخين في 2 نوفمبر 2011.

وقد توصلت لجنة الحقوق والحريات بالمجلس الوطني التأسيسي إلى تبني مقترح يقضي بالتنصيص في الدستور على أن حرية الرأي والتعبير والإعلام والإبداع مضمونة. كما يؤكد المقترح على أن الدولة مدعوة إلى تشجيع الإبداع الفني والأدبي بما يخدم الثقافة الوطنية وانفتاحها على الثقافات الأخرى.

ولا يفوتني في هذا الصدد تأكيد حرصنا على تنفيذ إلتزاماتنا على المستوى الدولي، خاصة في مجال حقوق الإنسان، وذلك رغم جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا على المستوى الوطني وانتظارات شعبنا خاصة في مجالي المحاسبة والعدالة الانتقالية اللتين يجب استكمالهما قبل المرور إلى مرحلة مصالحة مبنية على الاعتراف بمسؤولية كل طرف بالإضافة إلى التعويض لضحايا الاستبداد الذين حرّموا من أبسط الحقوق في العيش الكريم لعقود عدة.

السيدة الرئيسة،

إن قبول وفد تونس بمناسبة عرض تقرير بلادنا الثاني لأكثر من 100 توصية لدليل قاطع على الرغبة الصادقة في التعاون مع المجموعة الدولية من أجل مزيد ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتكريس ذلك على أرض الواقع بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل ضمان تكريس كافة الحقوق موضوع التوصيات التي تمّ قبولها.

وقد طلب وفد بلادي تأجيل النظر في بعض التوصيات التي تهم بالأساس المساواة في الإرث وإلغاء عقوبة الإعدام، نظرا لتواصل الحوار الوطني بشأن هذه القضايا المجتمعية الهامة في ظل ما تشهده الساحة الوطنية من نقاشات معمقة ومستفيضة في إطار صياغة الدستور. وإن هذا الوضع يجعل من المتعذر علينا اليوم البت بشكل قاطع في هذه المسائل ويحتم علينا ترك المجال لمزيد من الوقت لهذا الحوار وتجنب كل محاولة للتأثير عليه في أي اتجاه كان والنأي بأنفسنا عن الاسقاطات التي قد لا تستجيب بالضرورة لتطلعات شعبنا.

ولا يفوتني، في هذا الصدد، أن أذكر المجلس الموقر مُجددا بالظرف الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا في ظل الانقلاب على صياغة الدستور الجديد للبلاد، مما يحُول حاليا دون البت في عدد من المسائل تهم حقوقا وواجبات لا يمكن أخذ أي شكل من أشكال الالتزام بشأنها من قبل السلطة التنفيذية قبل إقرارها من قبل السلطة التأسيسية المُتمثلة في المجلس الوطني التأسيسي من أجل بناء دعائم تونس الغد.

ورغم هذا الظرف الاستثنائي النادر حدوثه في تاريخ الشعوب، فقد حرص وفد بلادي خلال تقديم التقرير الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل على قبول أكثر ما يمكن من التوصيات التي يمثل عددها لوحده فقط دليلا على إرادة الحكومة الراسخة من أجل المضي قُدما في سبيل تكريس حقوق الإنسان في شتى المجالات وملاءمة التشريعات الخاصة بها مع المعايير الدولية لا سيما في المواضيع التي قال الشعب كلمته فيها خلال ثورة الحرية والكرامة.

#### السيدة الرئيسة،

إن مواصلة التعاون والحوار في إطار مجلس حقوق الإنسان وتفعيل السبل الكفيلة بمتابعة ومساندة ما تمّ التوصل إليه من نتائج وتوصيات في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل من شأنه الإسهام في إعطاء الدفع اللازم لعملية النهوض بحقوق الإنسان في الديمقراطيات الصاعدة والتي لن تتحقق إلا بتظافر الجهود الدولية من أجل إنجاز عملية الانتقال الديمقراطي التي تشهدها اليوم عديد الدول بما فيها تونس.

ولا يفوتني التأكيد على العزم الراسخ الذي يحدونا جميعا في تونس حكومة وأحزابا ومجتمعنا مدنيا لمواصلة تعزيز العمل مع كافة المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى الدول ذات التجارب الديمقراطية الرائدة التي يمكن أن تُمثل نموذجا يُستأنس به مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتنا الوطنية والحضارية والثقافية.

وإن بلادي التي قطعت شوطا لا بأس به بعد ثورة الحرية والكرامة في تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان من خلال المصادقة والانضمام إلى عدد من المواثيق الدولية الهامة ذات الصلة بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مقر مكنت عددا من الهيئات الأممية والمنظمات غير الحكومية من فتح مكاتب لها ببلادنا والعمل بكل حرية بالتعاون التام مع الجهات الحكومية والمدنية المعنية، لحريصة على تطوير هذا التعاون من خلال إحداث لجان وطنية تضم جميع الأطراف المعنية لبحث مسألة المصادقة على مزيد من الاتفاقيات الدولية التي تهتم مجالات حقوق الإنسان.

وقد تمّ تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد بالنسبة للبرتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل الذي تمّ اعتماده من قبل مجلس حقوق الإنسان في 17 جوان 2011 قبل إقراره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 ديسمبر 2011.

السيدة الرئيسة،

اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتقدم بأصدق عبارات الشكر إلى وفود دول الترويكا المكلفة بتقرير تونس الثاني والمكونة من جمهورية السينغال ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أعضاء فريق العمل المعني بألية الاستعراض الدوري الشامل على ما بذلوه من جهد دؤوب من أجل اعتماد هذا التقرير وصياغة التوصيات الخاصة به في إطار مفاوضات بناءة تهدف بالأساس إلى تكريس التعاون بين المجلس والدولة التونسية في مجال حقوق الإنسان على أسس جديدة من أجل النهوض بحقوق الإنسان في بلادنا في جميع المجالات وذلك في إطار احترام المعايير الدولية وما تضمنته الاتفاقيات الأممية.

وأود أن أعرب لكم، السيدة الرئيسة، والسيدة "نافي بيلاي" المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن عبارات الاحترام والتقدير لحرصكما المتواصل على مساندة تونس من أجل إنجاز هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة من تاريخها التي بلغناها بفضل تضحيات شهدائنا الأبرار ونضالات أبناء شعبنا الذين ضربوا موعدا مع التاريخ من خلال ثورة سلمية لم ترفع شعارات

إيديولوجية بل كانت ثورة شعبية من أجل الحرية والكرامة وحقوق الإنسان والقضاء على الظلم والاستبداد والفساد.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر للدول المشاركة في مجلس حقوق الإنسان أعضاء ومراقبين على الملاحظات والتوصيات التي تقدموا لنا بها والتي شكّلت بالنسبة إلينا الأداة المثلى لتقييم ما قامت به تونس من إصلاحات إلى حد الآن في مجال حقوق الإنسان، متمنيا لأشغال مجلسكم الموقر أن تكلل بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

